

دراسات وبحوث

بقلم: د. هشام داوود
باحث في الإنثروبولوجيا السياسية
المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي



ازمة المياه في العراق

تصف السلطات العراقية الأزمة المائية التي يشهدها العراق في السنوات الأخيرة بأنها الأخطر منذ عقود، بل إنها تعدها الأسوأ منذ نحو ثمانين عاماً. ولا يقتصر هذا التوصيف على الخطاب السياسي أو الإعلامي، بل تؤكد المؤشرات الميدانية المتعلقة بانخفاض الخزين المائي، وتراجع الإيرادات القادمة من دول المنبع، واتساع رقعة التصحر، وتقلص الأراضي الزراعية، وتدهور النظام البيئي في مناطق واسعة من البلاد. وما يزيد من خطورة المشهد أن هذه الأزمة لم تعد تبدو ظرفاً استثنائياً أو موسماً من مواسم الجفاف التي عرفها العراق عبر تاريخه الطويل، وإنما أخذت تكتسب طابعاً بنوياً مرشحاً للاستمرار، بل وربما للتفاقم، في ظل التغيرات المناخية العالمية والتحديات الإقليمية المتزايدة.

ومن هنا يفرض السؤال نفسه: هل تمثل الأزمة الحالية مجرد حلقة جديدة في سلسلة الدورات المناخية التي عرفها العراق منذ آلاف السنين، أم أننا أمام تحول تاريخي يضع بلاد الرافدين أمام واقع مائي مختلف بصورة جذرية؟ وهل تعود الحالة الكارثية التي يعيشها العراق اليوم حصراً إلى ارتفاع درجات الحرارة، التي لامست نحو تسع وأربعين درجة مئوية في بغداد، وتجاوزت خمسين درجة في عدد من محافظات الجنوب خلال السنوات الأخيرة، وإلى تراجع معدلات الهطول المطري، أم أنها نتيجة تراكم طويل لعوامل بنوية وسياسية واقتصادية وإدارية متشابكة، من بينها سوء إدارة الموارد المائية، والخلافات المزمنة مع تركيا وإيران وسوريا بشأن تقاسم مياه دجلة والفرات وروافدهما، وضعف التخطيط الاستراتيجي، وتأخر تحديث شبكات الري، وغياب السياسات القادرة على مساعدة المجتمعات الريفية في التكيف مع التحولات البيئية المتسارعة؟

وتكتسب هذه الأسئلة أهمية أكبر إذا ما أخذنا في الاعتبار أن العراق شهد خلال الموسم المطري الأخير أمطاراً أفضل نسبياً من السنوات السابقة، ورغم ذلك استمرت مناسيب نهري دجلة والفرات في الانخفاض، كما بقي الخزين المائي عند مستويات مقلقة. ويشير ذلك إلى أن الأمطار، مهما تحسنت في بعض المواسم، لم تعد وحدها العامل الحاسم في تحديد الوضع المائي للبلاد، بعدما أصبحت الإيرادات القادمة من دول المنبع، إلى جانب أنماط الإدارة الداخلية للمياه، تمثل العامل الأكثر تأثيراً في مستقبل الأمن المائي العراقي.

ويضاف إلى ذلك سوء الإدارة التقنية للمياه، فضلاً عن الفساد الذي سمح لعشرات الجهات الخارجية عن القانون بالاستحواذ على كميات كبيرة من المياه لتغذية بحيرات اصطناعية غير مرخصة لتربية الأسماك، تنتشر على ضفتي دجلة والفرات. ويعود قسم من هذه البحيرات إلى فوائل مسلحة، أو إلى عشائر نافذة، فيما تدير مجموعات أخرى مشاريع مشابهة خارج الأطر القانونية والرقابية. كما تشير معطيات ميدانية إلى أن بعض هذه الأنشطة وقّرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مصادر تمويل أو إسناد لعدد من الحركات الجهادية التكفيرية في بعض مناطق غرب وشمال العراق خلال مراحل مختلفة من عدم الاستقرار الأمني.

وبالنسبة إلى بلد يقوم اقتصاده بصورة رئيسية على قطاعي النفط والزراعة، علماً أن الزراعة كانت تمثل في العقود الماضية أحد أهم أعمدة الاقتصاد العراقي قبل أن تنخفض مساهمتها اليوم إلى ما يقارب خمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن استمرار الأزمة المائية من دون معالجة جذرية لا يهدد الأمن الغذائي وحده، بل يهدد أيضاً التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قامت عليها بلاد الرافدين عبر آلاف السنين. فالعراق لا يواجه اليوم أزمة نقص مياه فحسب، وإنما يواجه تحدياً يمس نموذج الاستقرار الذي تأسست عليه مجتمعاته الزراعية والريفية، ويعيد طرح أسئلة جوهرية حول علاقة الدولة بالموارد الطبيعية، وحول قدرة النظام السياسي على إدارة أحد أكثر الملفات حساسية بالنسبة إلى مستقبل البلاد.

أثر الأزمة على الزراعة والتراث الثقافي

تشمل أزمة المياه في العراق مجموعة واسعة من الظواهر البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة، بحيث لم يعد بالإمكان تفسيرها بعامل واحد أو اختزالها في تراجع معدلات الأمطار وحده. فالعراق يقع أصلاً ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف، ويواجه منذ عقود ضغوطاً مناخية متزايدة، غير أن السنوات الأخيرة شهدت تسارعاً واضحاً في هذه التحولات، سواء من حيث ارتفاع درجات الحرارة، أو زيادة معدلات التبخر، أو تراجع الإيرادات المائية القادمة من خارج الحدود، أو تنامي الضغوط البشرية على الموارد المائية.

فالأمطار تبقى محدودة بطبيعتها، كما تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى تبخر كميات هائلة من المياه، إذ تتراوح معدلات التبخر السنوية بين نحو 1900 ملم في شمال العراق، وأكثر من 3500 ملم في مناطق الجنوب، وهي من أعلى المعدلات في الشرق الأوسط. أما المياه الجوفية، فرغم أهميتها، فإنها تبقى محدودة، ويتميز جزء كبير منها، ولا سيما في المحافظات الجنوبية، بارتفاع نسبة الملوحة، الأمر الذي يجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري أو للزراعة من دون عمليات معالجة مكلفة. وفي مناطق أخرى يمكن الاستفادة منها بعد المعالجة، إلا أنها لا تمثل بديلاً حقيقياً عن الموارد السطحية التي اعتمدت عليها بلاد الرافدين منذ آلاف السنين.

ومن جهة أخرى، أسهمت مشاريع السدود الكبرى التي أقامتها تركيا وإيران، إضافة إلى المنشآت المائية في سوريا، في تقليص كميات المياه الواصلة إلى العراق بصورة تدريجية. وتشير معظم الدراسات إلى أن التدفقات المائية لنهر دجلة والفرات قد تنخفض خلال العقود المقبلة بنسب كبيرة إذا استمرت السياسات الحالية، وهو ما يهدد بخسارة جزء واسع من الأراضي الزراعية المروية، ويضع الأمن الغذائي العراقي أمام تحديات غير مسبقة.

وكانت وزارة الموارد المائية العراقية قد حذرت عام 2021 من احتمال تعرض نهر دجلة والفرات داخل العراق إلى مستويات حرجة بحلول عام 2040. غير أن التطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة توحى بأن هذا السيناريو قد يتقدم زمنياً، إذ تسارعت وتيرة انخفاض الواردات المائية بصورة فاقَت كثيراً التوقعات السابقة. ولم يعد القلق يقتصر على المستقبل البعيد، بل أصبح جزءاً من الواقع اليومي الذي تعيشه البلاد، خصوصاً مع الانخفاض المتكرر في الخزين الاستراتيجي، واستمرار التراجع في مناسيب الأنهار، رغم تحسن الموسم المطري نسبياً هذا العام.

ويُعد القطاع الزراعي أول المتضررين من هذه الأزمة. فمع أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لم تعد تتجاوز ما بين ثلاثة وخمسة في المائة، فإنها ما تزال تمثل مصدر العيش الرئيسي لنحو ثلث سكان الريف، وتؤمن بصورة مباشرة أو غير مباشرة سبل الحياة لما يقارب 28 في المائة من العراقيين. ومن ثم، فإن تراجع الزراعة لا يمثل مجرد خسارة اقتصادية، بل ينعكس على البنية الاجتماعية، وعلى الاستقرار الديموغرافي، وعلى استمرار المجتمعات الريفية نفسها.

وخلال سنوات قليلة فقط، انتقل العراق من بلد اشتهر بإنتاج الحبوب والتمور والفواكه والخضروات، بل وبتصدير جزء منها إلى الخارج، إلى بلد يعتمد بصورة متزايدة على الاستيراد لتأمين احتياجاته الغذائية الأساسية، أو يحقق اكتفاءً محدوداً بفضل تدخل الدولة عبر برامج دعم مكلفة. ويعكس هذا التحول تراجع القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، لكنه يكشف أيضاً حجم الضغوط التي باتت تمارسها الأزمة المائية على الاقتصاد الوطني.

فعلى سبيل المثال، خصصت الدولة العراقية خلال عام 2024 مبالغ كبيرة لدعم إنتاج القمح المحلي، من خلال شراء المحصول من المزارعين بأسعار تزيد على الأسعار العالمية بنحو الضعف، ثم إعادة بيعه إلى المطاحن بأسعار مدعومة تقل عن سعر السوق العالمي. وقد ساعدت هذه السياسة في تعزيز الإنتاج المحلي، لكنها فتحت في الوقت نفسه نقاشاً واسعاً حول مدى استدامة نموذج يعتمد على استهلاك كميات ضخمة من المياه لإنتاج محاصيل تحتاج إلى دعم مالي كبير، في وقت تراجع فيه الموارد المائية بصورة مستمرة.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن القطاع الزراعي يستهلك نحو ثمانين في المائة من المياه المتاحة في العراق، فإن السؤال لم يعد يتعلق بكيفية زيادة الإنتاج الزراعي فقط، وإنما أيضاً بكيفية تحقيق توازن بين الأمن الغذائي والأمن المائي. فالتحدي الحقيقي الذي يواجه العراق خلال العقود المقبلة لن يكون في إنتاج المزيد من المحاصيل فحسب، بل في إنتاجها بكفاءة أعلى، واعتماد تقنيات ري حديثة، وإعادة النظر في التركيبة المحصولية بما ينسجم مع واقع الندرة المائية.

وفي هذا السياق، لا يكفي تفسير استمرار الدعم الزراعي بالحاجة إلى توفير فرص العمل أو تحقيق الاكتفاء الغذائي. فالسياسات الزراعية في العراق تتأثر كذلك بطبيعة النظام السياسي، وبالتوازنات المحلية، وبالاعتبارات الاجتماعية والانتخابية التي تدفع الحكومات المتعاقبة إلى تبني حلول قصيرة الأجل، حتى عندما تتعارض مع مقتضيات الإدارة المستدامة للموارد

الطبيعية. ولذلك تبدو أزمة المياه، أكثر من أي وقت مضى، اختباراً لقدرة الدولة العراقية على التوفيق بين الضرورات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومتطلبات الإدارة الرشيدة للموارد المحدودة من جهة أخرى.

إذا أخذنا في الاعتبار أن الزراعة تستهلك ما يقارب ثمانين في المائة من الموارد المائية المتاحة في العراق، يصبح من المشروع التساؤل عما إذا كان النموذج الزراعي الحالي قابلاً للاستمرار على المدى الطويل. فهل يستطيع العراق مواصلة دعم قطاع زراعي يستهلك معظم موارده المائية في وقت تراجع فيه الإيرادات القادمة من دجلة والفرات عاماً بعد آخر؟ وهل يمكن الاستمرار في التوسع في زراعة محاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه من دون مراجعة شاملة للسياسات الزراعية والمائية؟

وتبرر الحكومات العراقية هذا التوجه عادة بالحاجة إلى حماية الأمن الغذائي، وتقليص الاعتماد على الاستيراد، والحفاظ على فرص العمل في الريف. وهي أهداف مشروعة بلا شك، لكنها لا تكفي وحدها لتفسير طبيعة الخيارات التي اتخذتها الدولة خلال العقدين الماضيين، ولا تفسر استمرار بعض السياسات حتى بعد ظهور آثارها السلبية على الموارد المائية.

فلفهم الأزمة لا بد من وضعها في سياق طبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003. إذ إن التنافس المستمر بين القوى السياسية على إدارة الدولة والمحافظات، والسعي إلى المحافظة على قواعدها الاجتماعية والانتخابية، يدفع في كثير من الأحيان إلى تفضيل الحلول السريعة والآنية على حساب التخطيط البعيد المدى. وتصبح الموارد العامة، ومنها المياه، جزءاً من منظومة التوازنات السياسية والاقتصادية، بدلاً من أن تخضع حصراً لمعايير الإدارة العلمية والاستدامة.

وفي هذا السياق، توسع نفوذ عدد من الفصائل المسلحة داخل مؤسسات الدولة والاقتصاد خلال العقدين الماضيين، كما توسعت استثماراتها في قطاعات متعددة، من بينها الزراعة والصناعات الغذائية والنقل والتجارة. ولا تختلف هذه الظاهرة كثيراً عن توسع استثمارات قوى سياسية واقتصادية وعشائرية أخرى، الأمر الذي جعل إدارة الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها المياه، تتداخل تدريجياً مع شبكات النفوذ الاقتصادي والسياسي.

وتشير معطيات عديدة إلى أن عدداً من مشاريع تربية الأسماك، والمزارع الكبيرة، ومشاريع زراعة الأرز والمحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه، أصبحت مرتبطة بمصالح قوى نافذة تتمتع بقدرة على الحصول على المياه بصورة تفوق ما تسمح به الضوابط القانونية أو الخطط الحكومية. وهكذا لم تعد المياه توزع دائماً وفق الحاجات الزراعية أو الاعتبارات البيئية، وإنما أصبحت، في حالات عديدة، جزءاً من موازين القوة المحلية.

ومن هنا فإن أزمة المياه في العراق ليست مجرد أزمة موارد طبيعية، بل هي أيضاً أزمة حوكمة وإدارة عامة. فحين تضعف قدرة الدولة على فرض القانون بصورة متساوية، تصبح الموارد الطبيعية عرضة للتنافس غير المنظم، ويغدو الوصول إلى المياه، كما الوصول إلى الأراضي أو العقود العامة، خاضعاً بدرجات متفاوتة لموازين النفوذ أكثر من خضوعه لمعايير العدالة والكفاءة.

وفي الواقع، لم تكن المياه في العراق مجرد مورد اقتصادي، بل شكلت عبر التاريخ أحد أهم أدوات تنظيم المجتمع والدولة. فمنذ حضارات بلاد الرافدين ارتبطت شرعية السلطة بقدرتها على تنظيم الري، وصيانة السدود والقنوات، وضمان توزيع المياه بين المناطق الزراعية. ولذلك لم يكن التحكم بالمياه مسألة تقنية فحسب، بل كان دائماً جزءاً من ممارسة السلطة نفسها.

وتؤكد الخبرة التاريخية العراقية أن المياه كانت، في مراحل كثيرة، وسيلة لتعزيز الولاءات أو ممارسة الضغوط السياسية. ويبرز مثال الأهوار بعد انتفاضة عام 1991 بوصفه أحد أكثر الأمثلة وضوحاً، إذ تعرضت مناطق واسعة من الأهوار إلى التجفيف النهجي، الأمر الذي أدى إلى تدمير نمط حياة عمره آلاف السنين، ودفع عشرات الآلاف من سكانها إلى النزوح. ولم تبدأ عملية إعادة إعمار أجزاء من الأهوار إلا بعد عام 2003، لكنها بقيت مرتبطة بتقلبات الإيرادات المائية وبالسياسات الحكومية، مما جعل هذا النظام البيئي الفريد عرضة لأزمات متكررة حتى يومنا هذا.

ومنذ عام 2011، وبعد انتهاء الوجود العسكري الأميري، أعلنت الحكومات العراقية المتعاقبة عشرات الخطط والمشاريع

الخاصة بإدارة المياه وتطوير أنظمة الري وبناء السدود والخزانات. غير أن معظم هذه المشاريع بقي حبراً على ورق، أو نُفذ بصورة جزئية، بسبب ضعف التمويل أحياناً، وتعقيدات الإدارة، والتنافس السياسي، والفساد، وعدم استقرار الأولويات الحكومية. ولم يبدأ تنفيذ بعض المشاريع إلا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بزيادة الضغوط الاجتماعية واتساع الاحتجاجات الشعبية، ولا سيما منذ احتجاجات البصرة عام 2018 ثم احتجاجات بغداد ومحافظات الوسط والجنوب عام 2019، حين أصبحت الخدمات العامة، وفي مقدمتها المياه، أحد أبرز عناوين النقاش العام.

عندما تختفي المجتمعات الريفية تختفي معها ثقافة كاملة

يعاني المزارعون العراقيون، ولا سيما صغار المنتجين، من ضعف الإمكانيات المالية التي تحول دون انتقالهم إلى التقنيات الحديثة الموفرة للمياه، مثل الري بالتنقيط أو أنظمة الري الذكية، أو استبدال المحاصيل الأكثر استهلاكاً للمياه بمحاصيل أخرى أكثر ملاءمة للظروف المناخية الجديدة. ولذلك يجد كثير منهم أنفسهم أمام خيارات محدودة، تدفعهم أحياناً إلى البحث عن حلول مؤقتة، أو إلى اللجوء إلى ممارسات غير قانونية لضمان استمرار نشاطهم الزراعي.

ومن بين هذه الممارسات تحويل مجاري المياه بصورة غير نظامية، أو إنشاء منافذ خاصة لسحب المياه من الأنهار والقنوات العامة، أو حفر الآبار من دون تراخيص رسمية، أو اللجوء إلى شبكات محلية متخصصة في تحويل المياه نحو الأراضي الزراعية ومشاريع تربية الأسماك. وتنتشر هذه الظواهر بدرجات متفاوتة في معظم المحافظات العراقية، وهي تعكس في الوقت نفسه ضعف الرقابة الحكومية، والعجز عن إدارة مورد أصبح أكثر ندرة من أي وقت مضى.

وشهد قطاع تربية الأسماك منذ عام 2003 توسعاً غير مسبوق، سواء داخل مجاري الأنهار، أو عبر إنشاء آلاف الأحواض الاصطناعية التي تستنزف كميات هائلة من المياه. وتشير التقديرات إلى أن نسبة كبيرة من هذه المشاريع تعمل خارج الأطر القانونية، أو لا تلتزم بالشروط البيئية والفنية المطلوبة. ولم تعد المشكلة تقتصر على استهلاك المياه، بل امتدت إلى تلويث الأنهار، وإضعاف نوعية المياه، والإضرار بالتوازن البيئي في العديد من المناطق.

وعندما تلجأ السلطات إلى إزالة بعض الأحواض غير المرخصة، أو إلى منع زراعة محاصيل معينة خلال سنوات الشح المائي، تظهر أشكال مختلفة من المقاومة المحلية، فيلجأ بعض المزارعين إلى إقامة سدود ترابية مؤقتة، أو إلى تغيير مجاري المياه بصورة عشوائية، أو إلى إعادة تشغيل مشاريع سبق إغلاقها. وتكشف هذه الممارسات عن غياب الثقة المتبادلة بين الدولة والريف، كما تكشف أن معالجة الأزمة لا يمكن أن تقتصر على الإجراءات الأمنية أو الإدارية وحدها، بل تحتاج أيضاً إلى سياسات اقتصادية واجتماعية تعوض المزارعين عن الخسائر التي يتحملونها.

وقد بلغت الأزمة مستوى بالغ الخطورة خلال عامي 2025 و2026، بعدما سجل العراق أحد أدنى مستويات الخزين المائي منذ عقود، واضطرت وزارة الموارد المائية إلى تقليص الإطلاقات المائية بصورة غير مسبقة، كما ألغت حكومات محلية عديدة الموسم الزراعي الصيفي، أو فرضت قيوداً صارمة على زراعة عدد من المحاصيل. ولم يكن ذلك نتيجة الجفاف وحده، بل نتيجة التقاء عدة عوامل، من بينها تراجع الواردات المائية، وارتفاع درجات الحرارة، واستمرار معدلات التبخر المرتفعة، وتزايد الطلب المحلي على المياه.

وفي محافظة البصرة، وصلت ملوحة المياه إلى مستويات أثرت بصورة مباشرة في مياه الشرب، وفي الزراعة، وفي بساين النخيل التي تشكل جزءاً من الهوية التاريخية للمنطقة. كما شهدت محافظات أخرى انخفاضاً حاداً في مناسيب الأنهار والخزانات، الأمر الذي انعكس على إنتاج الكهرباء، وعلى تربية المواشي، وعلى النشاط الزراعي بصورة عامة.

غير أن أخطر ما في هذه الأزمة لا يتمثل في خسارة موسم زراعي أو انخفاض إنتاج محصول معين، وإنما في التحولات الاجتماعية العميقة التي بدأت ترافقها. فعندما تضطر الأسر الريفية إلى مغادرة قراها بسبب ندرة المياه، فإنها لا تفقد مصدر دخلها فقط، بل تفقد أيضاً نمطاً كاملاً من الحياة، ومن العلاقات الاجتماعية، ومن المعارف الزراعية التي تراكمت عبر أجيال طويلة. والهجرة هنا ليست انتقالاً جغرافياً فحسب، بل انتقال حضاري يغير علاقة الإنسان بالأرض وبالبيئة والمجتمع.

وتُعد الأهوار العراقية المثال الأوضح على هذه التحولات. فهذه المنطقة، التي أدرجتها منظمة اليونسكو ضمن قائمة التراث العالمي عام 2016، لا تمثل مجرد مساحة مائية أو نظاماً بيئياً فريداً، بل تمثل إحدى أقدم البيئات المأهولة بصورة متواصلة في تاريخ البشرية. وقد تعرضت خلال السنوات الأخيرة إلى انخفاض حاد في مناسيب المياه، وعادت مساحات واسعة منها إلى الجفاف، الأمر الذي هدد استمرارية المجتمعات المحلية التي ارتبط وجودها بالمياه منذ آلاف السنين.

وتضم الأهوار منظومة بيئية استثنائية على مستوى الشرق الأوسط وأوراسيا، من حيث التنوع الحيواني والنباتي، كما تحتضن ثقافة مائية فريدة تعود جذورها إلى بدايات الحضارة السومرية. ولم تكن الأهوار عبر التاريخ فضاءً طبيعياً فقط، بل شكلت أيضاً نظاماً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً قائماً بذاته، تطورت داخله أنماط خاصة من السكن، والتنقل، والصيد، وتربية الجاموس، والعلاقات الاجتماعية.

ويكتسب هذا التراث أهمية إضافية لأنه يشكل أيضاً خط الدفاع البيئي الأول عن عدد من أهم المواقع الأثرية في جنوب العراق، مثل أور، وأوروك، وإريدو، إذ كانت الرطوبة التي توفرها الأهوار والغطاء النباتي المحيط بها تحد من زحف الرمال والعواصف الترابية. أما اليوم، فإن انحسار المياه يهدد هذه المواقع التاريخية بصورة متزايدة، ويجعلها أكثر عرضة للتعرية والعوامل المناخية القاسية.

وتستخدم المنظمة الدولية للهجرة مفهوم الهجرة المناخية لوصف ما يشهده العراق خلال السنوات الأخيرة. ولا يتعلق الأمر أساساً بهجرات خارجية، بل بموجات نزوح داخلية متواصلة تنتقل خلالها آلاف الأسر من القرى والأرياف إلى المدن الكبرى بحثاً عن مصادر جديدة للعيش. وقد أدت موجات الجفاف وحدها خلال عام 2023 إلى نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص من محافظات الوسط والجنوب، وتشير المؤشرات إلى أن هذه الظاهرة مرشحة للتوسع إذا استمرت الأزمة المائية بالمعدلات الحالية.

ومن هنا، فإن خسارة المياه لا تعني فقط خسارة مورد طبيعي، بل قد تعني أيضاً خسارة أحد أهم المكونات التاريخية والثقافية التي قامت عليها بلاد الرافدين. فاختفاء الريف تدريجياً لا يؤدي إلى تقلص الإنتاج الزراعي فحسب، بل يفضي أيضاً إلى تآكل الذاكرة الاجتماعية، وإلى انقطاع الصلة بين الإنسان وبيئته، وإلى اختفاء أنماط من المعرفة المحلية تراكمت عبر آلاف السنين، وهي خسائر يصعب تعويضها حتى لو عادت المياه في المستقبل.

سوء الإدارة واختلال الحوكمة المائية

إذا كانت التغيرات المناخية والعوامل الجغرافية تفسر جانباً مهماً من أزمة المياه في العراق، فإنها لا تكفي وحدها لفهم حجم التدهور الذي وصلت إليه البلاد خلال السنوات الأخيرة. فالتجارب الدولية تبين أن دولاً كثيرة تقع ضمن الأقاليم الجافة وشبه الجافة، أو تعتمد على أنهار عابرة للحدود، استطاعت الحد من آثار الشح المائي عبر التخطيط طويل الأمد، والاستثمار في البنى التحتية، وتطوير تقنيات الري، واعتماد سياسات صارمة لإدارة الموارد الطبيعية. أما في العراق، فقد تزامنت الضغوط المناخية مع اختلالات عميقة في الحوكمة، الأمر الذي جعل آثار الأزمة أكثر حدة واتساعاً.

وخلال أكثر من عقدين، سمحت السياسات العامة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بتوسع أنشطة زراعية واستهلاكية تستنزف كميات كبيرة من المياه، من دون أن يقابل ذلك تحديث حقيقي لشبكات الري، أو فرض رقابة فعالة على الاستخدامات غير القانونية، أو تطوير استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة الموارد المائية. ولم تبدأ الدولة في اتخاذ إجراءات أكثر صرامة، مثل تقليص المساحات الزراعية أو إزالة بعض مشاريع تربية الأسماك غير المرخصة، إلا بعد أن وصلت الأزمة إلى مستويات غير مسبوقة.

وفي جنوب العراق تبدو آثار هذا التأخر أكثر وضوحاً. فالمحاصيل الزراعية تتراجع عاماً بعد آخر، وأعداد كبيرة من بساتين النخيل فقدت قدرتها الإنتاجية، بينما تتكرر حالات نفوق الأسماك وارتفاع ملوحة التربة والمياه، وتراجع أعداد الثروة الحيوانية، بالتزامن مع ازدياد معدلات الفقر والهجرة من الريف إلى المدن. ولم تعد الأزمة محصورة في القطاع الزراعي، بل أصبحت تمس مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات الجنوبية.

وتطرح هذه التطورات سؤالاً جوهرياً يتعلق بطبيعة الخدمة العامة نفسها. فالحصول على مياه صالحة للشرب يجب أن يكون من أسسط وظائف الدولة الحديثة، إلا أن جزءاً كبيراً من العراقيين ما يزال يعاني من انقطاعات متكررة في المياه أو من رداءة نوعيتها. وتشير المعطيات إلى أن نسبة مهمة من سكان الريف، وحتى قطاعات من سكان المدن، لا تصلهم المياه عبر الشبكات العامة بصورة منتظمة، كما أن المياه الواصلة كثيراً ما تكون ملوثة أو تحتاج إلى معالجة إضافية قبل استخدامها.

ولا يرتبط هذا الواقع بندرة المياه وحدها، بل أيضاً بحالة البنية التحتية التي تعرضت خلال عقود طويلة إلى الإهمال، ثم إلى الاستنزاف بعد عام 2003. فجزء مهم من شبكات نقل المياه يعود إلى عقود مضت، ويعاني من نسب مرتفعة من الضياع والتسرب، في حين لم تواكب الاستثمارات الحكومية النمو السكاني السريع ولا التوسع العمراني الكبير الذي شهدته المدن العراقية خلال العقدين الأخيرين.

كما أن التوسع غير المنظم في المشاريع السكنية والصناعية والزراعية، إضافة إلى التجاوزات المستمرة على شبكات المياه، أدى إلى زيادة الضغوط على منظومة كانت تعاني أصلاً من ضعف الكفاءة. وتشير معطيات متطابقة إلى أن عدداً من المشاريع الزراعية والعقارية والصناعية يحصل على المياه عبر ربط غير قانوني بالشبكات العامة أو من خلال تحويل مجاري الأنهار والقنوات، وهو ما يزيد من اختلال توزيع المياه بين المناطق المختلفة.

ومن جهة أخرى، فإن غياب الشفافية في إدارة الموارد المائية يضعف ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة. فقرارات تقنين المياه أو قطعها أو إعادة توزيعها لا تستند دائماً، في نظر السكان، إلى معايير واضحة ومعلنة، وهو ما يفتح المجال أمام الشائعات، ويغذي الإحساس بعدم العدالة، خصوصاً في المحافظات التي تعاني من نقص مزمن في المياه.

وتذهب دراسات عديدة إلى أن الفساد الإداري والمالي لا يقتصر أثره على هدر الأموال العامة، بل يمتد أيضاً إلى تقويض كفاءة إدارة الموارد الطبيعية. فتعثر المشاريع، وتأخر إنجاز السدود والخزانات، وضعف صيانة شبكات الري، وعدم تطبيق القوانين البيئية، كلها عوامل ساهمت في تعميق الأزمة، وجعلت العراق أقل قدرة على التكيف مع التحولات المناخية المتسارعة.

ومن هنا، يبدو أن معالجة أزمة المياه لا يمكن أن تنجح إذا اقتصر الاهتمام على بناء السدود أو تحديث القنوات أو استيراد تقنيات جديدة. فهذه الإجراءات تظل ضرورية، لكنها لن تحقق النتائج المرجوة ما لم ترافقها عملية إصلاح أوسع لمنظومة الحوكمة نفسها، تقوم على تعزيز سيادة القانون، وتحسين كفاءة الإدارة العامة، والحد من الفساد، وإخضاع إدارة الموارد الطبيعية لمعايير علمية ومؤسسية بعيدة عن الضغوط السياسية والمصالح الضيقة.

إن أزمة المياه في العراق تكشف، في نهاية المطاف، أن التغير المناخي لا يصنع الكوارث وحده، بل إن حجم الكارثة يتحدد أيضاً بقدرة الدولة على إدارتها. وكلما كانت المؤسسات أكثر كفاءة وشفافية، ازدادت قدرة المجتمع على التكيف مع الندرة. أما عندما تتزامن الضغوط البيئية مع ضعف الحوكمة، فإن المورد الطبيعي يتحول بسرعة إلى مصدر للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ضرورة التحديث وتطبيق القانون

لا يكفي تحديث البنية التحتية وحده لمواجهة الأزمة المائية، على أهميته، بل ينبغي أن يترافق ذلك مع تحديث الإطار التشريعي، وتوفير المؤسسات القادرة على تطبيق القانون بصورة عادلة ومتساوية على الجميع. فالتشريعات العراقية المتعلقة بحماية الموارد المائية ليست قليلة، غير أن المشكلة الأساسية تكمن في ضعف التنفيذ، وفي محدودية قدرة الدولة على فرض القانون في مختلف المناطق، وفي تداخل الاعتبارات السياسية والاقتصادية مع القرارات الإدارية.

وتظهر هذه المشكلة بوضوح في ملف معالجة مياه الصرف الصحي. فالكثير من محطات المعالجة لا تعمل بكامل طاقتها، فيما تُلقى كميات كبيرة من المياه الملوثة في الأنهار والقنوات المائية من دون معالجة كافية. كما تواصل منشآت صناعية،

ومشاريع زراعية، وأفراد، التخلص من النفايات السائلة والصلبة داخل المجاري المائية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور نوعية المياه، ويزيد من كلفة معالجتها، ويضاعف الأخطار الصحية والبيئية.

وتشير الخبرة العراقية خلال العقدين الماضيين إلى أن ضعف تطبيق القانون لا يقل خطورة عن نقص المياه نفسه. فكل متر مكعب من المياه يجري هدره أو تلويثه نتيجة غياب الرقابة يمثل خسارة مضاعفة في بلد أصبحت موارده المائية تتراجع بصورة مستمرة.

ومن جهة أخرى، فإن قدرة العراق على الدفاع عن حقوقه المائية في مواجهة دول المنبع لا تعتمد فقط على قوة حججه القانونية أو التاريخية، وإنما أيضاً على تماسك مؤسساته الداخلية. فكلما كانت الدولة أكثر استقراراً وأكثر قدرة على إدارة مواردها بكفاءة، ازدادت قدرتها على التفاوض مع جيرانها من موقع أقوى. أما عندما تعاني المؤسسات من الانقسام وضعف التنسيق، فإن هامش المناورة في الملفات الإقليمية يصبح أكثر محدودية.

كما أن تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية الإقليمية مع الواقع العراقي يجعل ملف المياه أكثر تعقيداً من مجرد نزاع تقني حول الحصص المائية. فهو يتداخل مع ملفات الطاقة، والتجارة، والأمن، والحدود، والنفوذ الإقليمي، الأمر الذي يجعل أي سياسة مائية عراقية بحاجة إلى رؤية دبلوماسية واستراتيجية طويلة الأمد، وليس إلى إجراءات إدارية فقط.

تركيا: الدولة الهيدروليكية الكبرى

تُعد تركيا اليوم الفاعل الأكثر تأثيراً في مستقبل المياه العراقية، ليس فقط لأنها تتحكم بمناخ نهري دجلة والفرات، بل لأنها نجحت، على امتداد ما يقارب قرناً من الزمن، في بناء سياسة مائية متكاملة جعلت من المياه أحد أهم عناصر مشروعها التنموي والاستراتيجي.

فمنذ العقود الأولى للجمهورية التركية، لم يُنظر إلى المياه باعتبارها مورداً طبيعياً فحسب، بل باعتبارها ركيزة لبناء الدولة الحديثة، وتحقيق التنمية الزراعية والصناعية، وتعزيز الأمن القومي، وإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية لجنوب شرق الأناضول.

وتجسد هذا التوجه في سلسلة من المشاريع العملاقة، مثل سد كيان، وسد كاراكايا، وسد أتاتورك، وصولاً إلى مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، الذي يعد أحد أكبر مشاريع التنمية المائية في العالم، ويضم اثنين وعشرين سداً، وتسع عشرة محطة كهرومائية، إضافة إلى شبكات ري واسعة غيّرت بصورة جذرية طبيعة المنطقة.

ولذلك، فإن وصف تركيا بـ "الدولة الهيدروليكية" لا يحمل بعداً إنشائياً، بل يعكس حقيقة أن إدارة المياه أصبحت جزءاً من فلسفة الدولة التركية الحديثة. فالياه هناك لم تعد مجرد مورد بيئي، وإنما أداة للتنمية، والطاقة، والأمن الغذائي، والسياسة الخارجية.

وبالنسبة للعراق، فإن أي انخفاض في الإطلاقات المائية من تركيا ينعكس بصورة مباشرة على الزراعة، وإنتاج الكهرباء، والخزير الاستراتيجي، ونوعية المياه، وحتى على الاستقرار الاجتماعي في المحافظات الجنوبية. ومن هنا، أصبح مستقبل المياه العراقية مرتبطاً بدرجة كبيرة بطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين بغداد وأنقرة.

وتذهب دراسات عديدة إلى أن تركيا تنظر إلى نهري دجلة والفرات باعتبارهما نهريين عابرين للحدود، وليس نهريين دوليين، وهو تمييز قانوني يمنحها هامشاً أوسع في إدارة الموارد المائية داخل أراضيها. في المقابل، يتمسك العراق، شأنه شأن سوريا، بمبدأ تقاسم عادل ومنصف للمياه وفق قواعد القانون الدولي المتعلقة بالأنهار المشتركة.

ورغم أن العلاقات العراقية التركية شهدت خلال السنوات الأخيرة تقدماً في ملفات عديدة، ولا سيما التجارة والاستثمارات

ومشروع طريق التنمية، فإن ملف المياه بقي أكثر الملفات حساسية، لأن مصالح الطرفين لا تتطابق دائماً، ولأن الطلب على المياه يتزايد داخل تركيا أيضاً نتيجة النمو السكاني والتوسع الزراعي والتغير المناخي.

ومن المرجح أن تزداد أهمية هذا الملف خلال العقود المقبلة، لأن المياه مرشحة لأن تصبح أحد أهم عناصر التفاوض الإقليمي، وربما أحد أبرز محددات العلاقات بين دول المشرق العربي.

إيران وشط العرب

إذا كانت تركيا تتحكم بالمجرى الرئيس لدجلة والفرات، فإن تأثير إيران يتركز بصورة خاصة على الروافد الشرقية التي تغذي العراق، وعلى الأنهار التي تصب في شط العرب، وفي مقدمتها الكارون والكرخة وعدد من الروافد الأصغر.

وخلال العقود الماضية، أنشأت إيران عدداً كبيراً من السدود والمنشآت المائية على هذه الأنهار، بما يتوافق مع أولوياتها التنموية الداخلية، وهو ما أدى إلى تراجع كميات المياه الواصلة إلى الأراضي العراقية، ولا سيما في محافظتي ديالى والبصرة.

ويظهر أثر هذه السياسات بصورة خاصة في شط العرب، الذي يمثل الشريان الحيوي لجنوب العراق. فكل انخفاض في تدفق المياه العذبة يسمح بتقدم اللسان الملحي القادم من الخليج العربي نحو الداخل، وهو ما يؤدي إلى تدهور نوعية المياه، وإتلاف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وإضعاف بساتين النخيل، وتهديد التنوع البيولوجي الذي اشتهرت به المنطقة عبر قرون طويلة.

غير أن فهم السياسة المائية الإيرانية يقتضي أيضاً إدراك أن إيران نفسها تواجه أزمة مائية متفاقمة، ربما تعد من أخطر الأزمات البيئية في تاريخها الحديث. فالجفاف، والاستنزاف المفرط للمياه الجوفية، والنمو السكاني، والتوسع الزراعي، كلها عوامل دفعت السلطات الإيرانية إلى إعطاء الأولوية للاحتياجات الداخلية، وهو ما يفسر جانباً من سياساتها المائية، وإن كان لا يخفف من آثارها على العراق.

ومن ثم، فإن معالجة هذا الملف لا يمكن أن تقوم على منطق المواجهة وحده، بل تتطلب بناء آليات تفاوض دائمة، وتطوير تعاون إقليمي في مجالات إدارة الأحواض المشتركة، وتبادل البيانات الهيدرولوجية، والإنذار المبكر، والتخطيط طويل الأمد. فالمياه، أكثر من أي وقت مضى، أصبحت قضية أمن إقليمي مشترك، وليست مجرد ملف ثنائي بين دولتين.

النزاعات المرتبطة بالمياه داخل العراق

لم تعد أزمة المياه في العراق تقتصر على انخفاض مناسيب الأنهار أو تراجع الإنتاج الزراعي، بل أخذت تتحول تدريجياً إلى أحد أبرز مصادر التوتر الاجتماعي والسياسي والأمني داخل البلاد. فكلما أصبح المورد أكثر ندرة، ازدادت المنافسة عليه، وارتفعت احتمالات تحوله إلى سبب مباشر أو غير مباشر للنزاعات المحلية.

وتؤكد الخبرات الدولية أن المجتمعات التي تعاني من الإجهاد المائي لا تدخل عادة في حروب بسبب المياه وحدها، بل تصبح المياه عاملاً يفاقم نزاعات قائمة أصلاً حول الأرض، والسلطة، والموارد، والهوية، والفرص الاقتصادية. والعراق ليس استثناءً من هذه القاعدة، بل ربما يمثل أحد أكثر أمثلتها وضوحاً في الشرق الأوسط.

وقد أصبحت المياه خلال السنوات الأخيرة أحد العوامل الحاضرة بقوة في الاحتجاجات الاجتماعية، ولا سيما في المحافظات الجنوبية، حيث لم تعد مطالب السكان تقتصر على تحسين الخدمات، بل امتدت إلى المطالبة بحقوقهم في الحصول على مياه صالحة للشرب، وفي حماية الزراعة، وفي وقف تدهور البيئة المحلية. وأصبحت أزمة المياه، إلى جانب الكهرباء والبطالة والفساد، جزءاً من النقاش العام حول طبيعة الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية.

وفي الوقت نفسه، تصاعدت النزاعات المحلية بين المحافظات، وبين الأقضية والنواحي، وبين العشائر، وبين المزارعين ومربي

المواشي، حول حصص المياه، ومسارات القنوات، وألويات الري. ومع تراجع الإطلاقات المائية، أصبحت كل منطقة تسعى إلى حماية حصتها، وهو ما أدى في بعض الحالات إلى إقامة حواجز ترابية، أو تحويل مجاري المياه، أو منع وصولها إلى المناطق الواقعة في أسفل الأنهار والقنوات.

وفي البيئات الريفية، حيث لا تزال العشيرة تمثل أحد أهم أطر التنظيم الاجتماعي، يمكن أن تتحول هذه الخلافات بسرعة إلى نزاعات مسلحة، ولا سيما عندما تكون الدولة عاجزة عن التدخل بوصفها حكماً محايداً وقادراً على فرض القانون. وتشير الوقائع الميدانية إلى أن عدداً من النزاعات العشائرية التي شهدتها العراق خلال السنوات الأخيرة كان مرتبطاً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالنزاع على المياه، أو على الأراضي الزراعية التي أصبحت قيمتها ترتفع كلما ازدادت ندرة المياه.

غير أن هذه النزاعات لم تعد تشبه النزاعات التقليدية التي عرفها الريف العراقي في الماضي. ففي السابق، كانت الخلافات تدور غالباً حول حدود الأراضي أو أدوار السقي الموسمية، ضمن منظومات عرفية مستقرة نسبياً. أما اليوم، فقد أصبحت تتداخل مع التحولات الاقتصادية، ومع انتشار السلاح، ومع ضعف مؤسسات الدولة، الأمر الذي يجعل احتواءها أكثر صعوبة، ويزيد من احتمالات تحولها إلى أزمات أمنية.

كما أن الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن تضيف بعداً جديداً للأزمة. فانتقال آلاف الأسر إلى الأطراف الحضرية لا يؤدي فقط إلى الضغط على الخدمات العامة، بل يغير أيضاً التوازنات الاجتماعية داخل المدن، ويزيد من معدلات البطالة، ويضعف الطلب على المياه والكهرباء والسكن، الأمر الذي يجعل آثار الأزمة المائية تمتد بعيداً عن المناطق الزراعية نفسها.

ومن هنا، فإن الأمن المائي لم يعد مفهوماً بيئياً أو اقتصادياً فقط، بل أصبح جزءاً من مفهوم الأمن الوطني. فالدولة التي تعجز عن إدارة مواردها المائية تجد نفسها مضطرة إلى مواجهة سلسلة مترابطة من الأزمات: تراجع الإنتاج الزراعي، وارتفاع الاعتماد على الاستيراد، واتساع الفقر، وزيادة الهجرة الداخلية، وتراجع الثقة بالمؤسسات العامة. وهكذا تتحول المياه من مورد طبيعي إلى عامل يعيد تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع.

النفط والمياه

تكشف العلاقة بين قطاعي النفط والمياه عن أحد أكثر أوجه المفارقة في الاقتصاد العراقي. فالدولة تعتمد بصورة أساسية على عائدات النفط لتمويل موازنتها، في حين يحتاج إنتاج النفط نفسه إلى كميات كبيرة من المياه. وبذلك يصبح المورد الذي يمثل مصدر الثروة الوطنية معتمداً بصورة متزايدة على مورد آخر يشهد تراجعاً مستمراً.

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج برميل واحد من النفط يتطلب، في مراحل الاستخراج المختلفة، استخدام ما يقارب ثلاثة براميل من المياه، سواء في عمليات الحقن داخل المكامن النفطية للحفاظ على الضغط، أو في عمليات المعالجة الصناعية. وتزداد هذه الحاجة في الحقول العملاقة الواقعة في جنوب العراق، حيث يتركز أكثر من سبعين في المائة من الإنتاج النفطي الوطني.

ولهذا السبب، اتجهت الشركات النفطية الوطنية والأجنبية خلال السنوات الأخيرة إلى تطوير مشاريع لتحلية المياه، وإنشاء شبكات خاصة لنقلها، والاستفادة من المياه المالحة أو المياه البحرية في بعض العمليات الصناعية، بهدف تقليل الضغط على المياه العذبة التي يحتاج إليها السكان والزراعة.

غير أن هذه الحلول، على أهميتها، لا تلغي التنافس المتزايد بين الاستخدامات المختلفة للمياه. فكل متر مكعب يخصص للصناعة النفطية هو متر مكعب لا يذهب إلى الزراعة أو إلى الاستهلاك البشري، الأمر الذي يفرض على الدولة العراقية إدارة دقيقة للتوازن بين ركيزتين أساسيتين لاقتصادها: النفط بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات، والمياه بوصفها الشرط الضروري لاستمرار الحياة والإنتاج الزراعي.

وفي محافظة البصرة، حيث يتقاطع أكبر تجمع للحقول النفطية مع أشد مناطق العراق تعرضاً للملوحة والشح المائي، تبدو هذه المفارقة أكثر وضوحاً. فالمحافظة التي توفر الجزء الأكبر من صادرات العراق النفطية هي نفسها من أكثر المحافظات معاناة من نقص المياه الصالحة للشرب، ومن تراجع الزراعة، ومن تدهور البيئة المحلية. ويكشف ذلك عن مفارقة عميقة في نموذج التنمية العراقي، حيث لا ينعكس الثراء النفطي دائماً على تحسين إدارة الموارد الطبيعية أو على تعزيز الأمن البيئي.

ومن المرجح أن تزداد أهمية هذا التحدي خلال السنوات المقبلة، مع استمرار ارتفاع الطلب العالي على الطاقة، وفي الوقت نفسه تصاعد الضغوط المرتبطة بالتغير المناخي. وسيكون على العراق أن يطور نموذجاً جديداً يوفق بين متطلبات الصناعة النفطية، والحفاظ على الموارد المائية، وحماية البيئة، لأن الفصل بين هذه الملفات لم يعد ممكناً في ظل التحولات المناخية والاقتصادية الراهنة.

خاتمة

يمكن لمسألة المياه في العراق أن تتحول، خلال السنوات والعقود المقبلة، إلى أحد أهم العوامل التي ستعيد تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد. فهي لم تعد مجرد قضية بيئية، ولا مجرد مشكلة تتعلق بالزراعة أو الخدمات العامة، بل أصبحت قضية سيادية تمس قدرة الدولة على الاستمرار في أداء وظائفها الأساسية، وعلى الحفاظ على تماسك المجتمع، وعلى إدارة مواردها الاستراتيجية في بيئة إقليمية ودولية تزداد تعقيداً.

لقد انتهى الزمن الذي كان يمكن فيه النظر إلى المياه بوصفها مورداً طبيعياً متجدداً لا ينضب. فبلاد الرافدين، التي قامت حضارتها على وفرة المياه، تجد نفسها اليوم أمام واقع تاريخي جديد، يتمثل في الانتقال من إدارة الوفرة إلى إدارة الندرة. وهذا التحول لا يفرض مراجعة السياسات المائية وحدها، بل يفرض إعادة التفكير في النموذج الاقتصادي، وفي السياسات الزراعية، وفي التخطيط العمراني، وفي العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وفي هذا السياق، تكتسب التحولات الإقليمية أهمية متزايدة. فقد أدرجت تركيا إدارة الموارد المائية ضمن رؤيتها الاستراتيجية الكبرى، وربطتها بمشاريعها التنموية وبمشروع «طريق التنمية» الذي يمنحها موقعاً محورياً في المشرق. كما تسعى الصين إلى توسيع حضورها في هذا المجال من خلال خبرتها في البنية التحتية وإدارة الموارد المائية، بينما تواجه إيران، هي الأخرى، أزمة مائية داخلية عميقة تحد من قدرتها على تعديل سياساتها المائية تجاه العراق، حتى لو توفرت الإرادة السياسية لذلك.

غير أن اختزال الأزمة في بعدها الجيوسياسي سيكون تبسيطاً مفرطاً. فالعلاقات مع دول المنبع تمثل جزءاً مهماً من المشكلة، لكنها لا تلغي مسؤولية الدولة العراقية عن تطوير إدارة أكثر كفاءة وعدالة لمواردها المائية. وتشير الخبرة المقارنة إلى أن الدول التي تواجه ظروفاً مناخية أكثر قسوة استطاعت، بفضل التخطيط طويل الأمد، والاستثمار في التكنولوجيا، وتطبيق القانون، وترشيد الاستهلاك، أن تقلل بصورة كبيرة من آثار الندرة المائية.

ومن هنا، فإن إصلاح إدارة المياه ينبغي أن يبدأ من الداخل، عبر بناء مؤسسات أكثر كفاءة، وتحديث شبكات الري، وتقليل الهدر، ومكافحة التجاوزات على الأنهار والقنوات، وإخضاع جميع المستخدمين، أفراداً ومؤسسات، للقانون نفسه، من دون استثناء. كما ينبغي إعادة النظر في السياسات الزراعية، وتشجيع المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه، وتوسيع استخدام تقنيات الري الحديثة، والاستثمار في إعادة تدوير المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، بما ينسجم مع المعايير البيئية الدولية.

ولا يقل البعد الثقافي أهمية عن البعدين السياسي والاقتصادي. فقد نشأت أجيال عراقية في ظل الاعتقاد بأن المياه مورد دائم لا يحتاج إلى إدارة دقيقة، بينما تشير الوقائع اليوم إلى أن هذا التصور لم يعد صالحاً. إن بناء ثقافة جديدة للاقتصاد في استخدام المياه، تبدأ من المدرسة ولا تنتهي عند السياسات الحكومية، سيصبح جزءاً أساسياً من الأمن الوطني العراقي خلال العقود المقبلة.

وفي الوقت نفسه، سيكون على المجتمعات الريفية أن تتكيف مع واقع جديد يفرض تطوير أنماط الإنتاج الزراعي، واعتماد

تقنيات أكثر كفاءة، والحفاظ على ما تبقى من التنوع البيئي والثقافي الذي شكل هوية بلاد الرافدين عبر آلاف السنين. فاختفاء الريف لا يعني خسارة قطاع اقتصادي فحسب، بل يعني أيضاً خسارة جزء من الذاكرة التاريخية للعراق، ومن التراث الإنساني الذي جعل من هذه البلاد إحدى أقدم مراكز الاستقرار الحضاري في العالم.

وتصنف الأمم المتحدة العراق ضمن أكثر دول العالم تعرضاً لتداعيات التغير المناخي، وهو تصنيف لا يعكس المستقبل فقط، بل يصف واقعاً بدأ يتشكل بالفعل. فقد أصبحت موجات الحر أكثر شدة، والعواصف الترابية أكثر تكراراً، والتصحر أكثر اتساعاً، والهجرة المناخية أكثر حضوراً في المشهد العراقي. وإذا لم تُعالج هذه الاتجاهات بسياسات بعيدة المدى، فإن آثارها لن تقتصر على البيئة، بل ستمتد إلى الاقتصاد، والصحة العامة، والتعليم، والاستقرار الاجتماعي، وحتى إلى طبيعة النظام السياسي نفسه.

وفي النهاية، فإن أزمة المياه في العراق ليست قدراً جغرافياً لا يمكن تغييره، كما أنها ليست نتيجة التغير المناخي وحده. إنها حصيلة تفاعل معقد بين المناخ، والجغرافيا، والسياسات العامة، وطبيعة الدولة، والتحول الإقليمي، وأنماط التنمية التي سادت خلال العقود الماضية. ولذلك، فإن مستقبل العراق المائي لن يُحسم في السدود وحدها، ولا في المفاوضات مع دول الجوار وحدها، بل في قدرة الدولة العراقية على بناء رؤية استراتيجية جديدة تجعل من المياه محورياً للتنمية المستدامة، ولإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ولضمان استمرار الحياة في أرض ارتبط اسمها، منذ فجر التاريخ، بدجلة والفرات.

شكراً لكم

